الثقافة البيئية وانعكاساتها على التنمية المستدامة في المجتمع المعاصر

فكيري آمال: أستاذة محاضرة " أ "
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة لونيسي علي، البليدة 2

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح مدى اعتبار الثقافة البيئية أساس للتنمية المستدامة في المجتمع المعاصر، على اعتبار أن حماية البيئة والعناية بها كبعد من أبعاد التنمية مهمة ترتبط وثيق الارتباط بوعي الإنسان وثقافته البيئية، لذلك أصبحت هذه الأخيرة تشكل أحد أهم المقومات التي أصبح الإنسان المعاصر ينادي بها نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها في حياة البشرية، فالثقافة البيئية تهدف إلى تطوير الوعي البيئي بواسطة الإعلام والتربية البيئية وتعد هذه الأخيرة أحد أهم أساليب بلورة السلوك البيئي ايجابي الذي يعد بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كلّ شخص أن يؤدي دوره بشكل فعّال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع .

الكلمات المفتاحية: الثقافة البيئية – الاعلام البيئي – التنمية المستدامة - التربية البيئية

Abstract:

The present research paper aims at highlighting the importance of the environmental culture as the cornerstone of a long lasting development in the modern society, since the environmental protection and maintenance are considered as one of the important aspects of development entering into tight relationship with man's awareness and environmental culture. Thus, the latter has become one of the main principles claimed by the modern man with regard to its great importance in human life.

In fact, environmental culture aims at boosting the environmental awareness through media and environmental education; the latter is among the methods used in conceiving a positive environmental behaviour which is considered as the main condition for every person who wants to perform his role efficiently in protecting environment and, consequently, contributing in realising long lasting development in the society.

Key-words: environmental culture – environmental media – long lasting development - environmental education

مقدمة :

إن العلاقة بين الثقافة والتنمية علاقة أزلية وقديمة قدم التاريخ البشري نفسه وذلك من منطلق أن الثقافة هي وسيلة التغيير والتطوير في أي مجتمع كان ، وهو الشيء الذي جعل المجتمعات المتحضرة اليوم تسعى إلى خلق وعي عام لدى أفرادها من خلال نشر الثقافات المتعلقة بالجوانب القانونية والصحية والأمنية وحتى البيئية وما شابه ذلك ذات الصلة بمنظومة المجتمع و الدولة، أين تعتبر بذلك الثقافة القانونية أو الوعي القانوني أهم مظهر من مظاهر هذا التطور، حيث أن نشره له أثره في تكوين شخصية الفرد فتجعل منه مواطناً صالحاً يحترم القانون، وبذلك فإن تعميق ثقافة القانون لدى المجتمع يعد من العوامل الاساسية في عملية التنمية، التي تعد عنصرا أساسيا للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر حيث تتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية .

وباعتبار البيئة قيمة من القيم التي يسعى القانون للحفاظ عليها فقد أسبغ عليها المشرع حماية قانونية[1]. ولكون العلاقة بين الإنسان والبيئة هي علاقة متداخلة حتمية وإجبارية، وذات تأثير لكليهما ، فلا يمكن النظر إلى الإنسان بمعزل عن البيئة، فالوعي الفردي والجماعي في التعامل مع البيئة كوسط طبيعي تحيا فيه الكائنات بما فيها الإنسان أصبح ضرورة لا غنى عنها ، وهذا بالنظر لأهمية عنصر البيئة في أدبيات التنمية المستدامة باعتبار هذه الأخيرة تستهدف ضمان حمايتها والحفاظ عليها كونها تشكل الأرضية والأساس التي تقوم عليه .

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولت البيئة ومشكلاتها مع تفاقم تداعياتها الوخيمة الى قضايا ساخنة تفرض نفسها بإلحاح في كل مكان من العالم ، لا على المعنيين بشؤون البيئة والمتخصصين بها فحسب بل وعلى جميع الناس أينما وجدوا وحيثما كانوا ، بغض

النظر عن مستوى معيشتهم، وظروف حياتهم ومستواهم التعليمي والثقافي الكل أصبح متأثراً، وحتى متضرراً من تردي البيئة ومقوماتها .

وعليه فإن حماية البيئة والعناية بها مهمة ترتبط وثيق الإرتباط بوعي الإنسان وثقافته البيئية لذلك أصبحت الثقافة البيئية تشكل أحد أهم الروافد التي أصبح الإنسان المعاصر ينادي بها، وهذا نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها في حياة البشرية، فالثقافة البيئية كمظهر من مظاهر الثقافة القانونية تنمو وترسخ لدى الأفراد وفي وسط المجتمع بإصدار التشريعات اللازمة وإنشاء الهيئات المكلفة بتنفيذ هذه التشريعات على أرض الواقع ، ومن خلال عمليات التوعية والتحسيس المستمرة وبالتأكيد على أهمية البيئة وضرورة المحافظة على المحيط وعلى التوازن البيئي في إطار القيم التي ترتكز عليها روح المواطنة، فهي تهدف إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم، هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة، كما أن الاهتمام بالبعد البيئي يتطلب توفير سياسة بيئية متكاملة ووعي بيئي لتحقيق هذه الحماية وضمان تواصل عملية التنمية، أين يعد الاعلام في هذا الصدد عنصرا أساسيا في دفع مفهوم هذا الوعي و تطويره كونه يدفع لإثارة الاهتمام بقضايا البيئة بأبعادها المختلفة و هو عنصر لا غنى عنه لإنجاح التنمية في المجتمع .

وعليه فإن معالجة المشاكل البيئة تنطلق من مجتمع يستطيع أن يعي الأخطار المحدقة به وبالأجيال اللاحقة، ولا يمكن مواجهة هذا المشكل إلا بغرس قيم ثقافية وسلوكية تستطيع أن تتفاعل ايجابيا وتقوم على مناهج علمية مدروسة ودقيقة، لكنها لن تؤتي ثمارها إذا لم تكن مدروسة وموجهة بعقلانية، حيث تضطلع الدولة والهيئات المحلية والمنظمات العالمية انطلاقا من العمل الإعلامي إلى المؤسسات التعليمية وإلى الميدان العلمي، وهي كلها تؤدي إلى غرس قيم جديدة وبناء أفكار تواجه السلوكات الإنسانية على نحو الايجابي.

وتبعا لذلك بات من الملح إيلاء الأهمية القصوى للثقافة البيئية في الجزائر لتجنب المزيد من التدهور في بيئتنا من خلال مجموعة من التدابير لغرس قيم الثقافة البيئية في المجتمع. أين جاء نص المادة الثالثة من قانون حماية البيئة 03-10 ليؤسسه على مبادئ عامة منها، مبدأ الإعلام والمشاركة " le principe d'information et de participation "

والذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي تضر بها .

على ضوء الطرح السابق تتبلور معالم الاشكالية التالية : إلى أي مدى تعتبر الثقافة البيئية أساس للتنمية المستدامة؟ وما هي انعكاسات هذه الثقافة على التنمية في المجتمع المعاصر ؟ وكيف يكون للإعلام والتربية دور في نشر الوعي البيئي الذي يعتبر مشاركة لحل المشكلات البيئية الحالية، ووقاية احتياطية من المشاكل البيئية المستقبلية ؟ .

هاته الاشكالية التي سوف نحاول الاجابة عنها من خلال منهج وصفي تحليلي، وذلك وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة

المطلب الثاني : البعد البيئي للتنمية المستدامة

المبحث الثاني : الثقافة البيئية ركيزة للتنمية المستدامة في المجتمع

المطلب الأول: مفهوم الثقافة البيئية و أساليب نشرها

المطلب الثاني: أهداف الثقافة البيئية

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها التنمية التضامنية والتنمية البشرية والتنمية المتواصلةّ والتنمية الشاملة والتنمية الايكولوجية وغيرها لكن التقى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح التنمية المستدامة (Développement durable)، ومن خلال هذا المبحث سنحاول تبيان ماهية التنمية المستدامة ومدى العلاقة القائمة بينها وبين البيئة (البعد البيئي للتنمية المستدامة) في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة

حيث يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظتين هما: التنمية، والاستدامة

فالتنمية في اللغة مصدر من الفعل نمى، يقال : أنميت الشيء ونميته :جعلته ناميا ويقصد بالتنمية الازدهار، والتكاثر والزيادة، والرفاهية [2]، أما كلمة المستدامة فمأخوذة من استدامة الشيء، أي طلب دوامه واستمراريته[3].

وعلى الرغم من حداثة مصطلح التنمية المستدامة واستعماله بشكل واسع فإن مفهومه ليس بجديد لأجل ذلك سوف نحاول توضيح مراحل ظهور هذا المفهوم، وكذا تعريفاته، وهذا من خلال الفرعين التاليين : الفرع الأول : ظهور المفهوم و تعريف التنمية المستدامة والفرع الثاني : مبادئ و أبعاد التنمية المستدامة

الفرع الأول : ظهور المفهوم وتعريف التنمية المستدامة

أولا : ظهور مفهوم التنمية المستدامة: لقد كان الدين الإسلامي أول من تعرض لمواضيع التنمية المستدامة وحماية البيئة، فهو سبق كل فكر متقدم في معالجة قضايا البيئة والتنمية، حيث أعطى للبيئة ولمواردها ولاستعمال هذه الموارد واستغلالها وللتوازنات البيئية وللتنوع البيولوجي أهمية كبيرة وخصوصاً من خلال العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، فالمفاهيم البيئية المعاصرة الكبرى تم التطرق لها بكيفية أو بأخرى من خلال الآيات القرآنية، كمفهوم شمولية البيئة ومفهوم التوازن مفهوم محدودية الموارد ومفهوم حماية البيئة .

من جهة أخرى فقد كانت التنمية المستدامة في الاسلام تتمثل في عمارة الأرض وإصلاحها بما لا يخل بالتوازن الذي وضعه اي في كل شيء في الكون، وفي عدم استنفاد العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة، وفي الحد من تعريض الأرض وما عليها إلى مختلف أنواع التلوث، وفي تأكيد عدالة توزيع الموارد وعوائد التنمية، وفي الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك المنافية للاستدامة حيث اعتبرت التنمية المستدامة في المنظور الاسلامي تنمية لا تجعل الانسان ندا للطبيعة ولا متسلطا عليها، بل أمينا ومحسنا لها و رفيقا لعناصرها، يأخذ منها بقدر حاجته و حاجة من يعولهم دون افراط أو تفريط ، كون ذلك يعد شكرا للمنعم على نعمه، و انطلاقا من أن العمل في الأرض نمط من أنماط شكر الله عز و جل[4] ، كما قال تعالى : **" يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ"**[5]، فالإنسان مستخلف في الأرض، له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها و أن يلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، ووصولا إلى الارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للإنسان[6].

بعدها ومع اشتداد تنامي الوعي لدى الأفراد والدول والهيئات بقضايا البيئة والمجتمع ظهر هذا المفهوم وتبلورت خطوطه في القرن العشرين ضمن إطار الأمم المتحدة لمحاولة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة للدول المصنعة والدول النامية حول الأهمية التي يجب أن تعطى للاهتمام البيئي وذلك ضمن سياستها الاقتصادية، ومع أن الفكرة تمت الإشارة إليه ضمنيا خلال إعلان ستوكهولم، إلا أن تقرير لجنة بروندتلاند (Brundtland) سنة 1987، والمعنون بمستقبلنا المشترك الذي قدمته الى الجمعية العامة للأمم المتحدة [7]، أين اعتمدت هذه الأخيرة المصطلح سنة 1989 وجعله الأساس الفلسفي لمؤتمر ريوديجانيرو المنعقد سنة 1992، فتم إدراجه بشكل صريح ضمن مختلف النصوص المنبثقة عن هذا الأخير[8].

على إثر ذلك خرج مؤتمر ريودي جانيرو بمجموعة من الوثائق القانونية تمثلت خاصة في إعلان قمة الأرض(إعلان ريو) الذي تضمن 28 مبدأ أكد في العديد منها وبشكل صريح على التنمية المستدامة، فأشار المبدأ الرابع منه إلى أنه من أجل تحقيق تنمية مستدامة تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر إليها بمعزل عنها [9].

ثانيا : تعريف التنمية المستدامة :

جاء تعريف التنمية المستدامة في قاموس (Webester) بأنّها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أوكلياً"[10]. في حين تبلور مفهوم التنمية المستديمة بمعناه العلمي الذي نعرفه اليوم لأول مرة عام 1987 في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، حيث عرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير بأنّها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[11]، وهو من أهم التعريفات وأوسعها انتشارا .

أما مؤتمر الأرض عام 1992 فقد عرف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة و التنمية في ري ودي جانيرو على أنها : " ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو مساو للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل " [12]، كما يعرفها barbier Edwerd : "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي[13].

وتعرف أيضا أنها " وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش.[14]، بالإضافة إلى تعريفها بأنها: " لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية وأن العولمة الاقتصادية مستحيلة دون انتهاج تصرفات مسؤولة اتجاه البيئة " [15]، لذلك تعرف التنمية المستدامة بأنها هي التنمية الشاملة المستمرة بانتظام واطراد في نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعمرانية و الادارية والأخلاقية والدينية والتي تهدف الى الارتقاء بمعيشة الإنسان وإدارة شؤونه بنفسه دون تهميش أو تعسف [16].

الفرع الثاني : مبادئ و أبعاد التنمية المستدامة

أولا : مبادئ التنمية المستدامة : للتنمية المستدامة مبادئ تمثلت في:[17]

- **الدمج** : وهو دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.

- **مشاركة المجتمع** : وذلك بالتركيز على العنصر الاجتماعي، إذ لا يمكن تحقيق الاستدامة أو إنجاز أي تقدّم نحوها من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه فالمشاركة الشعبية والتنويع الثقافي هو من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، كما تؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يساهم الأفراد ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا .

- **السلوك الوقائي** : فحيثما تكون هناك تهديدات بوقوع أضرار بيئية جسيمة أو أضرار لا يمكن مداواتها لا يستخدم الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي.

- **العدالة ضمن الأجيال وبينها** : عن طريق الإنصاف والمساواة في الفرص للجيل الحالي وللأجيال المقبلة أيضا.

- **التحسن المتواصل** :إن الوضع البيئي المتدهور يلازم باتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة وتسعى للتحسن المستمر والمتواصل.

- **السلامة البيئية** : عن طريق العمل من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفائظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة .

وبذلك نجد أن التنمية المستدامة هي تنمية تقوم على **مبدأ الاستمرارية** والاستقرار من جهة أين تتخذ بذلك **التوازن البيئي** أساسا وضابطا لها من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة . وهو ما يبين وجود تلك العلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة، كون هذه الأخيرة تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف الى المحافظة على سلامة البيئة [18].

ثانيا : أبعاد التنمية المستدامة :

إن الأوضاع البيئية المأساوية التي وصل إليها عالمنا المعاصر قد دفعت من خلال الكثير من الفعاليات الدولية إلى الإقرار بضرورة التغيير من أجل الإصلاح، فكان أن ظهرت التنمية المستديمة كوسيلة ورؤية جديدة للتغلب على هذه المشكلات، والتي عرّفت

على أنها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد[19].

ومن خلال هذا التعريف يمكن حصر مكونات التنمية المستديمة في ثلاثة أبعاد رئيسة هي:[20]

- **بعد اقتصادي**: يتمثل في إشباع حاجات السكان الأساسية من خلال نمو اقتصادي معقول وعقلاني مستديم، عن طريق حماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها و ضمانها من جيل لآخر، بما يمكن لمجتمع ما أن يكتسب التنمية بشكل لا متناه[21].

- **بعد اجتماعي** : متمثل في تحقيق المساواة والعدل في توزيع مدخلات ومخرجات عملية التنمية بين أبناء الجيل الحالي من جهة والأجيال المستقبلية من جهة أخرى، وهي القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش كالحصول على الحاجيات الأساسية من أكل وصحة وتربية وتعليم وسكن، والمساهمة في الحياة السياسية وحماية حقوقهم، وتحقيق الاستدامة يستوجب توفير نسيج اجتماعي منسجم بعيدا عن التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية والايكولوجية فالاستدامة الاجتماعية هي الوضع الذي يكون فيه البشر قادرين على النمو والتطور عن طريق المساواة[22].

- **بعد بيئي:** متعلق بحماية وصيانة البيئة من خلال تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة .

يتبين مما تقدم أن التنمية المستديمة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا تركز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضًا جوانب اقتصادية و اجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض لأنها جميعًا تكرس مبادئ واساليب التنمية المستديمة[23].

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر، هناك من يضيف بعدا رابعا ويسمى بالبعد التكنولوجي وهناك من يسميه بالبعد الإداري والتقني وهو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد[24]،كما أن بعض المختصين حاولوا إدماج بعد خامس ضمن أبعاد هذه التنمية وسمي بالبعد الثقافي، والذي جاءت حتمية إدماجه منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي[25].

المطلب الثاني : البعد البيئي للتنمية المستدامة

إن العلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة علاقة وثيقة ، وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، فأول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف للموارد

الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي ، كما يرتكز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وفي حالة تجاوز هذه الحدود فهذا يؤدي إلى تدهور النظام البيئي [26] .

وبذلك يعد البعد البيئي الذي يقصد به الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية العمود الفقري للتنمية المستدامة حيث تزايد الاهتمام بهذا البعد بعد انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة حول بيئة الإنسان "ستوكهولم" بالسويد سنة 1972،الذي يعتبر كبداية للاهتمام الرسمي لإرساء قواعد التعاون الدولي لحل مشكلات البيئة ، فقد ترتب على هذا المؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (U N E P) (United Nations environnent Programme).

بعدها صاحب ظهور هذا المفهوم الجديد للتنمية انعقاد مؤتمرات أخرى على المستوى العالمي مثل، مؤتمر البيئة والتنمية الذي عرف بقمة الأرض سنة 1992، الذي تناول في برنامجه الوسائل الممكنة لمواجهة المشاكل البيئية المتوقع حدوثها خلال القرن الحادي والعشرين، وقد أكدت وثيقة هذا المؤتمر على تحقيق مجموعة من المبادئ الرئيسية، باعتبار قضية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، كما ركز المؤتمر على ضرورة إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، نظرا لما لها من تأثيرات كبيرة على تجنب المخاطر البيئية، وحماية عناصرها من الدمار والانقراض وذلك بزيادة نشر الوعي البيني لدى الأفراد وإدراكهم بخطورة المشاكل البيئية ومدى تأثيراتها السلبية على رفاهية الإنسان، بالإضافة إلى ذلك تضمنت الوثيقة ضرورة التعاون الدولي في مجال الصحة وحماية النظام الإيكولوجي .

وتكمن أهمية قمة للأرض في ريو في أنها قد وضعت حجر الأساس لرؤية عالمية جديدة عن البيئة من خلال إثارة اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنمية، ففي تلك القمة ألزم المجتمع الدولي نفسه بمفهوم التنمية المستدامة وقام بالفعل بصياغة قانون دولي بيئي . ثم تلت قمة الأرض "بريودي جانيرو " انعقاد مؤتمر في مدينة "كيوتو باليابان في سنة 1997، ثم انعقدت بعدها قمة أخرى للتنمية المستدامة" بجوها نسبرج بجنوب إفريقيا عام 2002، وهي أكبر مؤتمر دولي حول هذا الشأن، التي تمحورت اجتماعاتها حول التنمية المستدامة لتحسين أحوال الناس الاقتصادية والاجتماعية ولحماية المصادر الطبيعية المحدودة في العالم، في ضوء التنامي الكبير في عدد سكان العالم وما يرافقه من استهلاك كبير للطاقة والمياه والمواد الغذائية، والتدهور في الأحوال المعيشة في السكن والصحة ومستوى الدخل وما إلى ذلك . فاجتمع أعضاء الهيئات

القضائية من جميع أنحاء العالم بالندوة العالمية للقضاة المعنية بالتنمية المستدامة ودور القانون، لتأكيد الالتزام بتطبيق القوانين لحماية البيئة واستمرار التنمية المستدامة.

وقد كان لهذا الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة ما يتطلب توفير سياسة بيئية متكاملة و ناجحة و هي تلك السياسة التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية، تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي وكلاهما بالنظام الاقتصادي لتحقيق التنمية في المجتمع .

المبحث الثاني : الثقافة البيئية ركيزة للتنمية المستدامة في المجتمع

ان معالجة المشاكل البيئة تنطلق من مجتمع يستطيع أن يعي الأخطار المحدقة به وبالأجيال اللاحقة، ولا يمكن مواجهة هذا المشكل إلا بغرس قيم ثقافية وسلوكية تستطيع أن تتفاعل ايجابيا سواء بشكل فردي أو جماعي تقوم على مناهج علمية مدروسة ودقيقة، فالمجتمع يؤدي دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، فهو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته ومتكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ علي بيئتها ومحيطها، وتحرص علي أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة. ولأجل توضيح ذلك سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: مفهوم الثقافة البيئية وأساليب نشرها.
- المطلب الثاني: أهداف الثقافة البيئية.

المطلب الأول : مفهوم الثقافة البيئية وأساليب نشرها

لقد أصبحت الثقافة البيئية من المواضيع المهمة ذات الأولوية داخل المجتمعات كافة لما لها من انعكاسات على التنمية المستدامة، لذلك ركزت الكثير من الدول على الاهتمام بالثقافة البيئية للفرد ودوره في العلاقة البيئية القائمة في المجتمع، قصد تنشئة مواطن يتمتع بصفة الالتزام البيئي الذي يفرض عليه احترام القوانين والنصوص البيئية .

وسوف نوضح مفهوم الثقافة البيئية وأساليب ووسائل نشرها من خلال الفرع الأول: مفهوم الثقافة البيئية والفرع الثاني: أساليب نشر الثقافة البيئية.

الفرع الأول: مفهوم الثقافة البيئية

تعد الثقافة البيئية مفهوم يعبر عن اكتساب الفرد للمكونات المعرفية والانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته، والتي تسهم في تشكيل سلوك جيد يجعل الفرد قادرا على التفاعل بصورة سليمة مع بيئته ويكون قادرا على نقل هذا السلوك للآخرين من حوله[27].

وبذلك يتضح لنا ان اقتران مفهوم البيئة بالثقافة يعبر عن جانب مهم يعد مدخلا أساسيا لتنمية الوعي البيئي هو الثقافة التي تتصل بجانب هام من جوانب الشخصية وهو السلوك الذي يتوقف عليه نجاح برامج الوعي والتثقيف، كون الثقافة كما هو معروف تعبر عن جوانب مكتسبة تنتقل عبر الأجيال وهي أحد المداخل التنموية المهمة .

وعليه فالثقافة البيئية تتضمن اعداد المواطن للقيام بدوره في مواكبة التغيرات البيئية العالمية ليصبح أكثر مشاركة في مواجهة المشكلات البيئية وإيجاد حلول تتصف بالإيجابية، وتزويد الأفراد بالمعارف البيئة الأساسية، والمهارات، والاتجاهات البيئية المرغوب فيها بحيث تمكنهم من الاندماج الفعال مع بيئتهم التي يعيشون فيها في إطار من المسئولية البيئية المنشودة التي تحقق الحفاظ على البيئة من اجل الحياة الحاضرة والمستقبلة[28]، فهي تبدأ من توفير مصادر المعلومات كتب ونشرات وإشراك المثقفين البيئيين في الحوارات والنقاشات المذاعة والمنشورات، وفي الحوادث والقضايا البيئية ذات الصلة المباشرة وغير مباشرة بالمجتمع خاصة ذات المردود الإعلامي .

الفرع الثاني: أساليب نشر الثقافة البيئية:

تساهم الإدارة في تفعيل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق نشر الثقافة البيئية للارتقاء بالوعي البيئي عن طريق الشراكة البيئية من خلال كل من الإعلام والتربية البيئية .

أولا : المشاركة الجمعوية في نشر الثقافة البيئية :

لقد أورد المشرع ضمن القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة **مبدأ المشاركة** في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي تضر بحالة البيئة وذلك عن طريق جمعيات حماية البيئة، أين يتمثل دور الجمعيات في ترقية التربية البيئية والإعلام البيئي لتحسين ظروف العمل والنظافة والصحة العامة عن طريق حق المشاركة والمشاورة والاستشارة مع الإدارة في تحقيق أهدافها، اضافة الى المساهمة في صنع القرار البيئي بإبداء الرأي والمشاركة في عمل الهيئات العمومية وفق ما ينص عليه التشريع و قد أكدت المادة الثالثة من القانون على تلك العلاقة التلازمية والتكاملية بين الحق في الاعلام والحق في المشاركة، اضافة إلى اقراره الصريح بحق التنظيمات والجمعيات البيئية للمشاركة الفعلية و العملية على مستوى الأطر و الهيئات المعنية بمجال البيئة في الجزائر[29].

كما أن لها حق اللجوء إلى القضاء باعتباره أحد الضمانات الأساسية لتفعيل الرقابة الاجتماعية لحمل الإدارة على احترام القواعد البيئية خاصة عندما لا تتمكن الجمعيات من تحقيق أهدافها بالطريقة الوقائية عن طريق المشاركة نتيجة لضعف أو عدم فعالية

هذا الأسلوب، وقد خص قانون حماية البيئة 03-10 الجمعيات البيئية بأحكام خاصة للتقاضي، إذ مكن كل جمعية يتضمن موضوعها حماية الطبيعة والبيئة رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام[30]. ولها ممارسة حق الإدعاء المدني بالنسبة للحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الأفعال التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تدافع عنها أو بتفويض كتابي من شخصين على الأقل[31] إضافة الى حق الجمعيات في التأسيس كطرف مدني في بعض النصوص الخاصة منها قانون حماية التراث الثقافي وقانون التهيئة والتعمير.

إن الرسالة الحقيقة للجمعيات البيئية تكمن في تحسيس المواطنين وكل فعاليات المجتمع المدني بالأخطار التي تحيق بهم جراء التدهور البيئي، وهنا نكون بصدد ما يسمى بالتربية البيئية التي يسعى المشرع على الاهتمام بها في منظومتنا التربوية بكل أطوارها.

وتلجأ الجمعيات إلى عدة وسائل من أجل تحقيق أهدافها، بداية بجمع المعلومات المتعلقة بالمشاكل التي تهدد الوسط البيئي عن طريق القيام بوضع قاعدة بيانات حول المشاكل والأسباب التي تؤدي إليها وذلك لعرض هذه المعلومات على الجهات الإدارية من أجل العمل على إزالة هذه المعوقات والمشاكل البيئية، وفي بعض الأحيان تمارس دورا استشاريا بالنسبة للجهات المختصة باتخاذ قرار يتعلق بالبيئة، أين تكون مشاركة في أعمال اللجان التي تتولى إعداد التشريعات المتعلقة بحماية البيئة.

كما تتفرع مجالات الدور الوقائي التي تقوم به الجمعيات لنشر الثقافة البيئية، في التربية البيئية التي تتجسد مظاهر عملها فيها من خلال النشريات التي تصدرها وكذا الملتقيات والمحاضرات والأيام الدراسية، والدور الإعلامي التحسيسي للمواطنين فضلا عن تبليغ الإدارة عما يحيق بالبيئة من أخطار، وفي هذا الإطار فهي تقوم بالشراكة والمشاورة مع المنتخبين والإداريين وذلك من خلال عضويتها في بعض الهيئات والمساهمة في صنع القرار البيئي فهي بذلك تمثل المواطنين وتعبر عن مطالبهم في الدفاع عن البيئة.

ثانيا : دور الإعلام البيئي في نشر الثقافة البيئية :

إن واجب الإعلام يقابله وبالضرورة حق الأفراد في الإعلام البيئي، الذي هو إعلام يسلط الضوء على كل المشاكل منذ بدايتها وليس بعد وقوعها وينقل للجمهور المعرفة والاهتمام والقلق على بيئته [32]، فهو عملية إنشاء ونشر الحقائق العلمية المتعلقة بالبيئة من خلال وسائل الاعلام بهدف ايجاد درجة من الوعي البيئي وصولا للتنمية المستدامة، فهو إعلام الجمهور بكل المسائل والقضايا البيئية، وذا من أجل خلق ثقافة بيئية .

وقد نص المبدأ 19 من ندوة الأمم المتحدة للبيئة المنعقدة في" استكهولم "عام 1972 على تطوير التعليم البيئي للأجيال الشابة والكبار ونوير الرأي العام وتحسيس الأفراد والجماعات بمسؤوليتهم فيما يتعلق بحماية وترقية البيئة، كما جاء في المبدأ 10 من إعلان قمة الأرض"بريو ديجانيرو" بأن أحسن طريقة لمعالجة المسائل البيئية هي ضمان مشاركة كل المواطنين المعنيين وعلى المستوى المناسب وعلى المستوى الوطني وينبغي أن يكون لكل فرد حق الاطلاع على المعلومات التي تحوزها السلطات العامة والمتعلقة بالبيئة بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والنشاطات الخطيرة، كما ينبغي أن يكون لكل فرد حق المشاركة في المسارات المتعلقة باتخاذ القرارات البيئية، وعلى الدول تشجيع وتحسيس ومشاركة الجمهور من خلال وضع المعلومات تحت تصرفه.

وقد ربط المبدأ 19 من ندوة" استكهولم "بين المشاركة الحقيقة للأفراد والجمعيات بالحق في الإطلاع على الوثائق والبيانات البيئية.

وجاء في المادة 06 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة في 09 ماي 1992 والمصادق عليها من طرف الجزائر بالمرسوم الرئاسي رقم 93-99 المؤرخ في 10 أفريل 1993 " يقوم الأطراف ... بوضع وتنفيذ برامج للتعليم والتوعية العامة بشأن تغير المناخ وآثاره .. واتاحة إمكانية حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بتغيير المناخ وآثاره " [33]، أما المشرع الجزائري فقد أورده ضمن القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فنص في المادة الثالثة منه على مبدأ الإعلام والمشاركة، والذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي تضر بها، كما جاءت المادة 6 منه لتنص " ينشأ نظام شامل للإعلام البيئي ويتضمن ما يأتي:

- شبكات جمع المعلومات البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص
- كيفيات تنظيم هذه الشبكات وكذلك شروط جمع المعلومات البيئية.
- إجراءات وكيفيات معالجة وإثبات صحة المعطيات البيئية.
- قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية العامة، العلمية والتقنية والإحصائية والمالية والاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة.

– كل عناصر المعلومات حول مختلف الجوانب البيئية على الصعيدين الوطني والدولي إجراءات التكفل بطلبات الحصول على المعلومات" .

وقد قسم المشرع الحق في الإعلام البيئي إلى حق عام وحق خاص، فنظم الحق العام بموجب المادة 07 من قانون حماية البيئة ، أين يكون لكل شخص طبيعي أو معنوي أن يطلب من الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة، وله الحق في الحصول عليها ويمكن أن تتعلق هذه المعلومات بكل المعطيات المتوفرة في أي شكل مرتبط بحالة البيئة والتنظيمات والتدابير والإجراءات الموجهة لضمان حماية البيئة وتنظيمها.

أما الحق الخاص في الإعلام البيئي فنصت عليه المادة 08 من نفس القانون إذ يتعين على شخص طبيعي أو معنوي بحوزته معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكنها التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية تبليغ هذه المعلومات إلى السلطات المحلية أو السلطات المكلفة بالبيئة، وللمواطنين الحق في الحصول على المعلومات عن الأخطار التي يتعرضون لها في بعض مناطق الإقليم، وكذا تدابير الحماية التي تخصهم و يطبق هذا الحق على الأخطار التكنولوجية والأخطار الطبيعية المتوقعة [34] .

تتمثل مهمة الإعلام البيئي في استخدام وسائل الاتصال المختلفة المكتوبة والمسموعة والمرئية للإرتفاع بوعي الإنسان أو المجتمع ككل فيما يتصل بالعلاقة بين البيئة والحياة بجميع وجوهها وبين البيئة والتنمية بوجه خاص لذلك عرّف بأنه " استخدام كافة وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة في إيصال المعلومات والحقائق والآراء بقضايا البيئة إلى الأفراد والجماعات في المجتمع "[35]. فدوره يتمركز حول النقاط التالية: التنوير والتحفيز إلى التغيير إلى الأفضل والدعوة للمشاركة .كما يهدف إلى تشكيل الوعي البيئي بصورة ايجابية مما يؤدي إلى دفع المواطنين الى تغيير سلوكياتهم الضارة بالبيئة وترتقي به الى مستوى المسئوولية للمحافظة التلقائية على البيئة والعمل على تنمية قدراتها والمشاركة بفعالية في حل المشاكل البيئية.

أ- وسائل الإعلام البيئي : حيث صنف الباحثون وسائل الاعلام الى[36] :

- وسائل الاعلام المقروءة : وتشمل الصحف والمجلات والكتب والملصقات.
- وسائل الاعلام المسموعة : وتشمل الاذاعة والتسجيلات.
- وسائل اعلام المرئية : وتشمل التلفاز والانترنيت والسينما.
- وسائل الاتصال الشخصي: كالمقابلات الشخصية والمحاضرات والندوات والخطب واجتماعات والزيارات الميدانية.

- المتاحف والمعارض وتجارب المشاهدات التوضيحية.

ب - أهداف الإعلام البيئي :

يسعى الإعلام البيئي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها خلق الإدراك وزيادة الوعي بقضايا البيئة، وإمداد الفرد بالمعلومات المختلفة عن القضايا البيئية وذلك بتغيير الاتجاهات السلبية له نحو البيئة والحث على مشاركته في مواجهة المشكلات البيئية عن طريق إكسابه المهارات اللازمة لمشاركته في حماية البيئة وتنمية مواردها وحل مشكلاتها، وإكسابه القدرة على التنبؤ بالمشكلات البيئية قبل وقوعها.

ج - وظائف الإعلام البيئي :

يقوم الاعلام البيئي بوظيفة الإخبار والإعلام عن طريق إخبار الجماهير ومختلف شرائح المجتمع على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم بما يدور محليا وإقليميا ودوليا من أحداث بيئية، كما يقوم بالإرشاد والتوجيه عن طريق شرح وتفسير المشكلات البيئية وتوضيح أسبابها وآثارها السلبية.

من جهة أخرى يعمل هذا الإعلام على التعليم والتثقيف بما هو جديد بما يخص البيئة وقضاياها ودفع الأفراد للبحث والإطلاع واكتساب المهارات اللازمة لتطوير الأداء وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة[37] أين تستهدف التغطية الإعلامية لقضايا البيئة العديد من الفئات والقطاعات، التي من أهمها الفئة المخول لها إصدار التشريعات والقوانين واتخاذ القرارات والإجراءات الكفيلة للحد من التدهور البيئي، قصد العمل على زيادة احتمال تبنيهم لسياسة بيئية سليمة. كذلك قادة الرأي في المجتمع من أساتذة الجامعات ومفكرين وعلماء الدين وأعضاء الأحزاب والنقابات، وهذا من أجل إقناعهم وحثهم على بذل المزيد من الجهود للضغط على صانعي القرار في اتجاه إصدار تشريعات أو قوانين البيئة واتخاذ قرارات وإجراءات كفيلة بصونها وحمايتها والحد من تدهورها.

كما يكون لأعضاء الجمعيات باعتبارهم يمثلون شكلا من أشكال المشاركة الشعبية الفعلية في صيانة البيئة و لهم دور ملموس في الضغط على متخذي القرار ومنفذيه، هذا بالإضافة إلى الإعلاميين الذين لهم دور أساسي في تحديد أولويات واهتمامات الجمهور في كافة القضايا بما فيها قضايا البيئة، ضف الى ذلك القراء العاديون بكافة قطاعاتهم وفئاتهم من خلال تلك الرسالة المبسطة في أشكال صحفية تتناسب مع خصائص كل فئة واهتماماتها، تساعدهم على تنمية الوعي البيئي لديهم من خلال الفهم الصحيح للقضايا البيئية وكذا حثهم على المشاركة في الجهود الرامية لحماية البيئة .

ثالثا: دور التربية البيئية في نشر الثقافة البيئية:

إن تزايد المشكلات البيئة وتفاقمها وتعقدها بصورة شديدة بمرور الزمن، وما تبع ذلك من ضرورة الاهتمام بالتربية البيئة (l'éducation relative à l'environnement)، كمثال على ذلك الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعد سلاحاً ذا الحدين، فقد استفاد منها الانسان من ناحية ولكن كانت لها اثارها المدمرة من ناحية اخرى من اوجد مشكلات بيئية غاية في الخطورة، فالإنسان هو صاحب الابتكارات العلمية والتكنولوجية التي ادت الي زيادة مشكلة استنزاف موارد البيئة، وتكشف هذه المشكلات ان الانسان هو مشكلة البيئة الأولى لذا اصبح من الضروري ان يتجه الجهود الي تربية الانسان تربية بيئية .

وعلى الرغم من اهمية التشريع البيئي وقوانين حماية البيئة فان الكثير من الناس يسيؤون الي البيئة من نواحي عديدة على الرغم من وجود قوانين محددة للعقوبات، فالقانون بمفرده لا يكفي ولابد من وجود رادع داخلي ينمو بالتربية منذ الصغر، فالتربية تكتسب الانسان المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تساعده على التعامل العقلاني الرشيد مع موارد البيئة[38].

أ- تعريف التربية البيئية:

تعددت تعريفات التربية البيئية، وخصوصاً على المستوى العالمي من خلال المؤتمرات البيئية، فيمكن تعريفها بأنها مجموعة من المعارف والاتجاهات والقيم اللازمة لفهم العلاقة المتبادلة بين المتعلم وبيئته التي يعيش فيها، تحكم سلوكه إزاءها وتثير ميوله واهتماماته فيحرص على المحافظة عليها وصيانتها، من أجل نفسه ومن أجل مجتمعه.

وعرف التربية البيئية في اجتماع هيئة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بباريس عام 1978 بأنها "العملية التي تهدف الى تنمية وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزويدها بالمعرفة والمهارات والاتجاهات وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية تجاه حل المشكلات المعاصرة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة ".

ونستخلص من خلال كل ما تقدم أن التربية البيئية هي من الوسائل التي تحقق أهداف حماية البيئة وصيانتها وهي تشكل بعداً هاماً من أبعاد التربية الشاملة والمستديمة لتعديل سلوك الإنسان وتنميته ايجابيا لإعداده للحياة وتكيفه معها، وتطبيعه اجتماعيا مع وسطه الذي يعيش فيه مع بيئته الطبيعية جنباً الى جنب.[39]

وقد اعترف العالم بالدور المهم للتربية البيئية والتعليم البيئي في حماية البيئة وصيانة مواردها في مؤتمر الامم المتحدة للهيئة البشرية الذي انعقد في مدينة ستوكهولم بالسويد عام 1972، فوضع المؤتمر تصورا شاملا للمشكلات البيئية الراهنة المستقبلية، وكان من

ابرزها ما صدر عن هذا المؤتمر الاعتراف بان التشريعات البيئية لا تكفي وحدها لصيانة البيئة والمحافظة عليها من التدهور البيئي، بل لابد من ايجاد (وعي بيئي) لدى سكان العالم جميعا لحماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث البيئي بأشكاله المختلفة، وترشيد استهلاك مواردها الطبيعية، واثر ذلك اصدر المؤتمر توصية رقم (96) تدعو منظمة اليونسكو الطابع للأمم المتحدة لاتخاذ التدابير اللازمة لبرنامج جامع لعدة فروع علمية للتربية البيئية، سواء داخل المدرسة او خارجها، على ان يشمل البرنامج كل مراحل التعليم و يكون موجها لكافة الافراد (المتعلمين) والمجتمعات البشرية لإدارة شؤون البيئة والمحافظة عليها وصيانة مواردها وذلك في حدود الامكانات المتاحة لهم[40].

بعد مؤتمر ستوكهولم، نظمت هيئة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة مؤتمرا دوليا للتربية في مدينة بلغراد على شكل ورشة عمل عام 1975، وقد كانت الغاية الرئيسية من هذا المؤتمر دراسة اتجاهات قضايا التربية البيئية ومسحها، عن طريق بناء اطار للتربية البيئية على المستوى العالمي، وذلك بغرض المحافظة على البيئة الانسانية كجانب رئيسي من نظام القيم الاجتماعية . هذا وقد تمخض عن ورشة عمل بلغراد، وثيقة تربوية دولية عرفت بميثاق بلغراد حيث حددت هذه الوثيقة اطارا مرجعيا علميا شاملا للتربية البيئية، كما اعتبرت من الناحية العملية اساسا للأعمال اللاحقة في مجال التربية البيئية في مستويات الثلاثة (العالمية، الاقليمية، الوطنية).

وكصدى لميثاق بلغراد عقد المؤتمر الدولي الحكومي الاول للتربية البيئة في مدينة تبليس بالاتحاد السوفيتي عام 1977 وقد نظمت اليونسكو هذا المؤتمر بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة و يدعم من حكومة اتحاد جمهوريات الاتحاد السوفيتي آنذاك. وقد كان مؤتمر تبليس بمثابة تتويج للمرحلة الاولى من البرنامج الدولي للتربية من جهة، ونقطة انطلاق دولي للتربية البيئية انشدته الدول الاعضاء بالاجتماع من جهة اخرى، وصدر عن هذا المؤتمر اعلان مؤتمر تبليس حول التربية البيئية والذي يتضمن توضيح طبيعة التربية البيئية من خلال تحديد دورها و غايتها وخصائصها وإستراتيجيتها، سعيا لتحسين حياة الانسان والمجتمعات البشرية سواء بسواء[41]. بعدها جاء مؤتمر ريودي جانيرو في عام (1992) وقد اقر الاعلان الصادر عن هذا المؤتمر وأكد على ضرورة توجيه التعليم نحو التنمية المستديمة وتطوير البرامج التدريسية وتنشيطها، وزيادة الوعي العام لمختلف القطاعات الجمهور نحو البيئة وقضاياها[42].

ب – وسائل تحقيق البعد التربوي البيئي:

تتنوع الوسائل والآليات التربوية التي يعتمدها المجتمع في سبيل رفع الوعي الجماعي لأفراده بمسؤوليتهم البيئية، حيث تتميز برامج التربية باتساع مجال تأثيرها وتنوع وسائلها والفئات المعنية بها، كالجمعيات البيئية والنقابات العمالية والتنظيمات ذات الأبعاد الخاصة مثل المنظمات الكشفية و جمعيات الشباب.

وتتمثل الأنشطة التربوية البيئية في[43]:

- المدارس الايكولوجية التي تم اطلاقها بموجب البرنامج الأممي عام 1992 على مستوى النظم والمؤسسات التربوية الرسمية، والذي عملت العديد من الجمعيات البيئية والمنظمات غير الحكومية على الانخراط ضمن هذا التوجه مثل شبكات المدارس الايكولوجية غير الحكومية في فرنسا كشبكة أرينا (Arina)[44]. وتنفرد هذه المدارس بامتداد برامجها الحرة لتشمل مختلف فئات المجتمع، من خلال أنشطتها التربوية المنفتحة على المحيط البيئي كالزيارات والتعامل المباشر مع هذا المحيط.

- المنشورات والمطبوعات التعليمية، وهي وسائل بيداغوجية أساسية في أية عملية تثقيفية أو تربوية حيث يكون لها تأثير كبير وناجع في تزويد أفراد المجتمع بمختف القيم والمبادئ التي تكفل توافق سلوكا تهم ونشاطاتهم اليومية ومتطلبات حماية المحيط البيئي وبالتالي استدامة نظامه.

ومن أمثلة هذه المنشورات والمطبوعات التربوية، الكتب التعليمية التي تهدف لنشر الثقافة البيئية بخصوص العديد من المواضيع ،كالتنوع البيولوجي للمحيط البيئي والمناطق المحمية وكيفية التعامل معها، والمجلات والدوريات والأدلة التعليمية والتوجيهية التي تهدف لتقويم سلوك الأفراد اتجاه العديد من القضايا البيئية (كالأدلة التعليمية المتعلقة بكيفية التعامل مع مختلف مصادر وأنواع النفايات الخاصة).

- الأنشطة المنفتحة على المحيط البيئي أو الأنشطة الميدانية، وهي أنشطة تقوم على مبدأ الاسهام والمشاركة المباشرة للمتعلم في تعزيز وتنمية قيمه ومهاراته و خبراته العلمية اتجاه محيطه البيئي، عن طريق مشاركته في الأنشطة التي تنظم البيئة الطبيعية المفتوحة كالزيارات الميدانية للمناطق الطبيعية كالحظائر والمحميات، وتنظيم مخيمات وعطل نهاية أسبوع عائلية في فضاءات مفتوحة تتخللها أنشطة تربوية، كالحوارات المفتوحة حول قضايا البيئة كذا حملات التشجير وتنظيف المحيط.

ج - أهداف التربية البيئية :

من خلال ما سبق تهدف التربية البيئية الى اطلاع الافراد والجماعات وتعريفهم ببيئتهم الطبيعية وما فيها من انظمة بيئية مساعدة هؤلاء على اكتساب وعي بالبيئة الكلية، عن طريق توضيح المفاهيم البيئية، ومنهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته الطبيعية مع تنمية الفهم بمكونات البيئة وطرق صيانتها وحسن استغلالها وابراز الآثار السيئة لسوء استغلال المصادر الطبيعية، وما قد يترتب على هذه النتائج من آثار اقتصادية واجتماعية، مع توضيح ضرورة بل حتمية التعاون بين الأفراد والمجتمعات عن طريق ايجاد وعي وطني بأهمية البيئة وبناء فلسفة متكاملة عند الأفراد تتحكم في تصرفاتهم في مجال علاقتهم بمقومات البيئة والمحافظة عليها بالتعاون مع المجتمع الدولي، عن طريق المنظمات العالمية والمؤتمرات الإقليمية والمحلية لحماية البيئة للاهتداء الى حلول دائمة وعملية لمشكلات البيئة الراهنة .

المطلب الثاني: أهداف الثقافة البيئية

تهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي، وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم والذي هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كلُّ شخص أن يؤدي دوره بشكل فعّال في حماية البيئة؛ وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق احترام القوانين البيئية والأنظمة وتجنب مخالفتها، فالثقافة البيئية تعرف الفرد ببيئته وتكامل أجزاءها الاجتماعية والثقافية والطبيعية، كما تساعده على تشخيص مشكلات البيئة المحلية و الاقليمية و العالمية .

وتعد التوعية البيئية والتحسيس البيئي هدفا للثقافة البيئية فهي عبارة عن برامج او نشاطات توجه للناس عامة أو لشريحة معينة بهدف توضيح وتعريف مفهوم بيئي معين، أو مشكلة بيئية لخلق اهتمام وشعور بالمسئولية، وبالتالي تغير اتجاههم ونظرتهم وإشراكهم في أيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البيئة[45]، كما تساهم التوعية البيئية بشكل فعال في التقليل من المشاكل البيئية من خلال برامج التوعية المختلفة، حيث أكدت الدراسات فعاليتها جنبا الى جنب مع الوسائل الأخرى، كالتشريعات البيئية والبحوث العلمية،ويتم تحقيق التوعية البيئية بشكل واضح ومباشر، من خلال وضع القوانين والسياسات والتشريعات والأنظمة البيئية التي تساعد على حماية البيئة والحد من نشاطات الانسان السلبية عليها من خلال التقليل من التلوث والسيطرة عليه وكذلك الادارة السليمة للمصادر الطبيعية وحماية النظام البيئي الحيوي مع دعم الهيئات والجمعيات المتخصصة في حماية البيئة في المدارس والجامعات، حيث يشمل اهتمام التنظيمات البيئية بمجال التوعية والتحسيس البيئي مستويين و مجالين أساسيين[46] :

- التوعية البيئية العامة التي تستهدف أفراد المجتمع ككل بغض النظر عن مستوياتهم العلمية ومراكزهم الاجتماعية أو فئاتهم العمرية، فهي تشمل البرامج العامة للقضايا والمواضيع لبيئية التي تشكل اهتماما مشتركا لكل أفراد المجتمع، كطرق الاستهلاك éco-consommation ،و معايير تصنيف المنتجات من حيث تأثيرها على البيئة éco- produites ومراعاة المنشآت والمرافق الانسانية للبعد البيئي في انجازها وتنفيذها éco- Construction وطرق التعامل الصحيحة مع المخلفات الانسانية المتنوعة gestion des déchéts وذلك من أجل تكوين رأي عام فيما يتعلق بالقضايا البيئية، وتكريس نوع من الرقابة على مختلف البرامج والسياسات الانسانية و مدى تأثيرها على المحيط.

- التوعية البيئية المتخصصة التي تركز الجهود نحو فئات وقطاعات محددة من المجتمع وذلك بالنظر لخصوصيات تأثيراتها المباشرة على المحيط البيئي مقارنة بفئات أو قطاعات أخرى، كفئة النساء مثلا بالنظر إلى الدور الذي تلعبه المرأة كأم ومربية لزرع السلوك والحس البيئي في توجهات أبنائها، كذلك بعض الفئات الأخرى كالمزارعين والصيادين وأصحاب الحرف، نظرا لارتباطهم بالمحيط البيئي .

وما يمكن قوله أن هناك عدة مقومات ومحفزات تسمح بنشر الثقافة البيئية في الجزائر، لكن توجد أيضا عراقيل ومعوقات لا تسمح بتطوير مفهوم هذه الثقافة في أوساط المواطنين نسجل منها :

- عدم تطبيق القوانين ونقص الردع: إن المتتبع للمشهد البيئي في الجزائر، يلاحظ اختلالا واضحا في التوازنات البيئية في ظل وجود ترسانة من القوانين البيئية وغير البيئية في الجزائر التي تمنع إحداث أضرار بالبيئة أو ممارسة أي نشاط من شأنه تلويث البيئة، غير أن الجواب لن يستدعي الكثير من الجهد للتصريح به وهو عدم تطبيق تلك القوانين وانعدام الردع على المخالفين إلا نادرا.

وقد بات من المؤكد أن عدم تطبيق القانون على الجميع وفي كافة الحالات، أدى إلى تفاقم الوضع البيئي وإلى عدم احترام القوانين والتشريعات، الأمر الذي يهدد بيئتنا بمزيد من التلوث والتدهور .

- ضعف التنشئة البيئية لأفراد المجتمع: فانصراف المواطنين عن أداء واجباتهم نحو بيئتهم من رعاية وحماية ومحافظة، يجعلنا نتساءل حول دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة المسجد، المدرسة) نظرا إلى التأثير القوي الذي يُفترض أن تخلفه في نفوس المواطنين. قصد التوعية والتحسيس بالشكل المناسب.

خاتمة :

إن الثقافة البيئية شكّلت أحد أهم الروافد التي أصبح الإنسان المعاصر ينادي بها وهذا نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها في حياة البشرية، حيث أن طبيعة التعاطي معها هي التي تحدد تداعياتها على صيرورة هذه المجتمعات سواء بالإيجاب أو السلب؛ لأن المتتبع بطريقة علمية لمفاهيم الحفاظ على البيئة، ومكافحة التلوث بجميع أنواعه من شأنه بناءُ مجتمع صحيٍّ يؤمن بهذا المقومات،ويسعى إلى تحقيقها وهو الذي نسعى إلى تحقيقه في مجتمعنا، وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي الدءوب لتطويرها، بغية نشرها وإنضاجها لتتحول بذلك إلى مجال خاص مُهم، وقائم بذاته قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريسية في كافة المراحل المدرسية والجامعية بهدف تنشئة أجيال بعقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية، وتعمل على تطبيقها .

وعليه فمن خلال الثقافة البيئية يمكن إحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند المجتمع بحيث يتصرف كل شخص فيه وكأنه صاحب قرار ناضج ومسؤول.

ومن خلال ذلك توصلت إلى جملة من النتائج أهمها :

- إن قوانين البيئة التي صدرت في الجزائر، مثل باقي القوانين البيئية في دول العالم تسعى إلى تحقيق هدف أساسي هو وقاية البيئة ومنع وقوع أسباب الإضرار بها، ولهذا حدد المشرع الجزائري في القانون رقم 03–10 وفق المادة الثالثة جملة من المبادئ العامة التي تقوم عليها حماية البيئة في الجزائر، مثل مبدأ الإعلام والمشاركة، ومن هذا المنطلق يبرز حق المواطنين والمجتمع المدني في الحصول على معلومات تتعلق بحالة البيئة والتدابير والإجراءات الموجهة لضمان حماية البيئة وتنظيمها. وتكمن أهمية هذا المبدأ باعتبار أن حماية البيئة ليست مسؤولية الأجهزة الحكومية أو المؤسسات العاملة في مجالات حماية البيئة وحدها، بل يتحمل الأفراد وأيضا الجمعيات والأحزاب السياسية نصيبا من المسؤولية .

- يعد الإعلام البيئي أحد أهم أجنحة التوعية البيئية والرقي بالوعي البيئي، ونشر الإدراك السليم للقضايا البيئية بين الأفراد، ويعتبر دور الإعلام من أنجح الأدوار التي يمكن أن يؤديها تجاه البيئة وقضاياها،كما يؤدي إلى إحداث تغيرات لازمة وضرورية في المفاهيم والقيم المرتبطة بالسلوك البيئي من خلال زيادة الوعي البيئي لدى الجمهور بقضايا ومشكلات البيئة وإكسابه المهارات والسلوكيات التي تساعده على أداء دوره في الحفاظ على البيئة.

- أن الإعلام البيئي يواجه معوقات و العديد من الصعوبات كغيره من الأنواع الأخرى من الإعلام المتخصص، كالمعوقات الفنية المتمثلة في عدم وجود كادر إعلامي متخصص بقضايا ومشكلات البيئة، مما يضفي السطحية عند تناول هذه الموضوعات، إضافة إلى الاعتقاد الخاطئ لدى القائمين على الإعلام البيئي بعدم اهتمام الجمهور بالموضوعات البيئية، مما أدى إلى عدم اهتمام المحررين بهذا المجال.

كذلك المعوقات المتعلقة بالمشاكل والقضايا البيئية وطبيعة المجتمع أين تتسم غالبية المعلومات البيئية بالغموض والافتقار للمعرفة العلمية الدقيقة لآثار ونتائج قضايا البيئة، إلى جانب تداخل كثير من المعلومات بأسلوب يصعب تحليله وتفسيره[47].

- وفي الجانب التربوي التعليمي، يسجل المتمعن في المناهج التربوية والبرامج البيداغوجية للمنظومة التربوية في بلادنا، نوعا من الارتياح بخصوص مضمون الدروس التي ترسخ الثقافة البيئية لدى التلاميذ، لكن يلاحظ أيضا انعدام التطبيقات العملية الميدانية لتلك الدروس مما يمنع من تحقيق جميع الكفاءات المستهدفة في التلميذ مكتفيا بالتعلم بطريقة التلقين التقليدية التي تجاوزتها أساليب التدريس الحديثة.

- تقاعس بعض الجمعيات عن العمل البيئي، وإن العدد المعتبر لجمعيات حماية البيئة ولجان الأحياء لا يعبر بصدق عن مدى فعالية الجهود المبذولة من أجل التحسيس والتوعية ونشر الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري، و إن صدى هذه الجمعيات على أرض الواقع ضعيف وغير مؤثر، وإذا تصفحنا إنجازات هذه الجمعيات لوجدنا عددا قليلا جدا منها استطاعت أن تحجز مكانة ضمن الجمعيات الفاعلة في الميدان البيئي.

- تشمل حقوق المواطنة كل الأسباب التي تؤدي إلى توفير بيئة نظيفة وصحية خالية من التلوث والأمراض والأوبئة مع حماية الموارد الطبيعية والالتزام بتنمية مواردها، مقابل هذه الحقوق تسند التشريعات إلى الأفراد الطبيعيين والمعنويين واجبات تفرض عليهم إدراك وعيهم في حماية البيئة من خلال حسن استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها .

- أن الشعور بالمسؤولية والإحساس بالمواطنة يعدان من الركائز الأساسية في ثقافة البيئة، والحفاظ عليها، والتعامل معها، غير أن واقعنا يبين بوضوح أن روح المواطنة لدينا غائبة لدى أغلب المواطنين ولكن يقابله المطالبة المستمرّة بالحقوق، دون الالتزام بأداء الواجبات التي منها واجب حماية البيئة التي يتولى المواطن القسط الأهم منها في مأواه، وفي محيطه القريب منه.

- لقد بينت الدراسات الميدانية في كثير من البلدان أن فرض القوانين بأساليب ردعية فقط لم يكن مجديا بالشكل المطلوب، ولذلك على المسؤولين المحليين أن يقوموا بدور أكبر في مجال التنسيق والتعاون مع الجمعيات المحلية لحماية البيئة ولجان الأحياء وكافة المواطنين

بغية تفعيل عمليات حماية البيئة ومحاربة التلوث بجميع أشكاله، تأسيسا على ذلك فإن المجتمع المدني في الجزائر، بالنظر إلى القوانين السارية، بإمكانه أداء دور هام في مجال حماية البيئة، حيث بمقدرته مشاركة السلطات والهيئات المحلية المنتخبة في اتخاذ القرار، بل ومقاضاة المتسببين في إلحاق أضرار بالبيئة. كما تتيح ذات القوانين للمواطنين والجمعيات الإطلاع على جميع ما يتعلق بمشكلات البيئة، ومنحها حق الحصول على معلومات من الإدارة حول ما كل يتعلق بقضايا البيئة والمخاطر البيئية التي تهدد السكان.

- أن من أسباب ضعف الجمعيات البيئة وعدم قيامها بالمهام التي أوكلها لها القانون في مجال حماية البيئة باعتبارها أحد المؤثرين والفاعلين في صناعة القرار البيئي تلك الصعوبات المالية وضعف التكوين والتخطيط والتنسيق بين هاته الجمعيات، وعدم معرفة أعضاء الجمعية بالوسائل القانونية المتاحة لتحقيق أهدافهم المتعلقة بحماية البيئة وكذا عدم توفر التكوين الإداري لدى قيادتها .

- وكخاتمه نستطيع القول أن الثقافة البيئية تنمو وترسخ لدى الأفراد وفي وسط المجتمع بإصدار التشريعات اللازمة وإنشاء الهيئات المكلفة بتنفيذ هذه التشريعات على أرض الواقع ومن خلال عمليات التوعية والتحسيس المستمرة التي تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية لأفراد المجتمع بالتأكيد على أهمية البيئة وضرورة المحافظة على المحيط وعلى التوازن البيئي في إطار القيم التي ترتكز عليها روح المواطنة.

و لذلك نقترح بعض التوصيات تتمثل في:

– نشر ثقافة المحافظة على البيئة لدى الناشئة وذلك عن طريق تضمين المناهج الدراسية في المدارس والجامعات **موضوعات** تعرف بالمشكلات البيئية وطرق الوقاية منها.

– ترسيخ ثقافة بيئية صحية تكون أساسا لتحقيق تنمية مستدامة ينعم فيها جيل اليوم وأجيال المستقبل .

– تعزيز دور ثقافة التنمية المستدامة من خلال تدريس القانون البيئي ونشر الثقافة البيئية لدى سلطات الضبط الإداري لأهمية الأدوار التي يقومون بها من خلال إتباع الأسلوب العلمي في وضع الخطط المناسبة للمشاكل البيئية ومن ثم تحديد الأهداف المرجوة ووضع الإجراءات والتنظيمات وتوفير الاحتياجات المالية وسن التشريعات واللوائح التي تساعد على تنفيذ الخطة على أن تكون مرونة الخطة والإجراءات تتلاءم مع الزمان والمكان وموضوع المشكلة .

– تعزيز دور الفرد كعنصر فعال ومساهم رئيسي في توجيه انتباه صناع القرار بأهمية اصدار تشريعات بيئية متكاملة تكفل الحماية القانونية لأفراد المجتمع من المخاطر البيئية وتحافظ على حقوقهم و على سلامة البيئة بشكلها الطبيعي .

– تعزيز الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع وجعل القضايا البيئية ضمن أولويات المسؤولين.

– التأكيد على دور المنظمات والهيئات المدنية في رفع درجة الوعي البيئي، ودفع الناس للمساهمة في المحافظة على البيئة.

– تدريس مواد علمية في الجامعات تساعد المتخرج منها في فهم الوقائع البيئية والحكم على قضاياها بصورة علمية.

– تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات ومؤسساته، وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية ونشر الوعي البيئي الذي يساهم بشكل كبير في رقي وعي المجتمع بأهمية سلامة بيئته والحفاظ عليها .

– مراجعة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الجزائر، وعدم التخلي عن مكانتها الأساسية في تنمية الثقافة البيئية، وضرورة إسناد صلاحيات أكبر لجمعيات حماية البيئة ولجان الأحياء في غرس قيم الثقافة البيئية في المجتمع.

– اعداد مرجع خاص للثقافة البيئية ومجمع لمفاهيم البيئة والتربية البيئية و اعداد الوسائل السمعية والبصرية التي تخدم هذا الغرض.

– عقد ندوات في الصحف والتلفزيون وترتيب لقاءات خبراء منظمة لتبادل الخبرات ودراسة المشكلات البيئية الآتية والمستقبلية.

الهوامش:

1 - سوزان القليني، صلاح مدكور، المرجع السابق، ص 69، 70

2 - نجد في هذا الصدد القانون 03-10 المؤرخ في 19 ماي 2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43 الصادر في 20 ماي 2003 .

3 - جمال الدين محمد إبن مكرم إبن منظور، لسان العرب، الجزء الخامس عشر، دار صادر، بيروت ، سنة 1956، ص 341.

4 - المرجع السابق، الجزء الثاني عشر، 213.

5 - محمد عبد القادر الفقي، ر "كائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة المطهرة "الندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف حول: القيم الحضارية في السنة النبوية، كلية الدراسات العربية والاسلامية، دبي، 2007، ص 8 .

6 - الآية 13 من سورة سبأ .

7 - منظمة الإيسيسكو، بحوث و مقالات ، "العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة"، ص 47-48.

8 - يعرف هذا التقرير باسم تقرير بورنتلاند " Brundtland Report " نسبة إلى غرو هارليم بورنتلاند رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت مع فريق عالمي متخصص بإعداد هذا التقرير و ترجم هذا التقرير إلى العربية ونشره.

9 - العدد (142) من مجلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و لآداب في دولة الكويت

10 - إعلان ريو حول البيئة والتنمية .

11- براون، وبيستر وآخرون، أوضاع العالم، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 998 ، ص 63.

12 - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، 1987، ترجمة محمد كامل عارف 1989، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142، نوفمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ص 83 .

13 - ماجد أبو زنط و عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 6 ، العدد 01 ، جانفي 2009، ص23.

14- نقلا عن: عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة 07-08 أفريل 2008، جامعة سطيف، ص 4.

15 -Marie Claude SMOUTS, Le développement durable, Editions Armand Colin, France, 2005, p.4.

16 -Jean SUPIZET, le management de la performance durable, Edition d'organisation, France, 2002, p.74

17- محمد سعيد الصباريني ورشيد محمد الحمد، الإنسان والبيئة (التربية البيئية) الطبعة الأولى، بدون دار نشر، عمان، الأردن، 1994، ص 29

18- صالح العقدة،" القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية في الإسلام"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العدد1، المجلد11، الأردن، 611.

19 - مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مقال منشور بمجلة التواصل للعلوم الانسانية والاجتماعية لجامعة باجي مختار، عنابة، العدد 26 جوان 2010 ، ص 136 .

20 - عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن 2006، ص3.

21 - عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35، العدد الأول جانفي 2008، ص 177

22-Olivier GODARD ، L'entreprise économique du développement durable – enjeux et politiques de l'environnement – cahiers français n° 306 , France,. p.69.

23 - Marie Claude SMOUTS, Op Cit, p.6.

24- ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، المرجع السابق ، ص 23.

25 - خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 36.

26 - Haut conseil de la coopération internationale, développement durable et solidarité internationale enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, Paris, France, juin 2006, p.15.

27- باتر محمد علي وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع الأردن، 2003 ص 189.

28 - مرفت حسن برعي، برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، جامعة الاسكندرية ، سنة 2006، ص 577 ، نقلا عن : عبد الرحمن محمد السعدني، أماني مصطفى البساط، "التنوير البيئي في مجلات الأطفال العربية" "دراسة تحليلية نقدية" من كتاب أبحاث المؤتمر الدولي الثاني عشر" **جماعة البيئة ضرورة من ضروريات الحياة** "،الإسكندرية الفترة من 14-16 ماي 2002 ، ص 104.

29 - عبد الرحمن محمد السعدني، أماني مصطفى البساط، "التنوير البيئي في مجلات الأطفال العربية" "، كتاب أبحاث المؤتمر الدولي الثاني عشر، "حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة"، المرجع السابق ، ص 103، 104.

30 - المادة 35 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة.
31 - المادة 36 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة.
32 - المادة 37، 38 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة.
33 - جمال الدين السيد علي صالح، الاعلام البيئي بين النظرية والتطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2003، ص 93.
34 - المرسوم الرئاسي رقم 93-99 المؤرخ في 10أفريل 1993، يتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 09 ماي 1992، ج ر عدد 24 صادرة في 21 أفريل 1993.
35 - راجع في ذلك نص الماد ة 9 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 ماي 2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.
36- سوزان القليني، صلاح مدكور، الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004 ص 54.
37 - راتب سلامة السعود، الانسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2010، ص 253.
38- ماهيناز رمزى أحمد محسن، الإعلام والبيئة، دون دار نشر، القاهرة، 2008 ص 54- 56.
39 - حسين عبد الحميد احمد رشوان، البيئة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع البيئة الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية - 2006، ص 13.
40 - ربيع. ربيع، (عادل هادي ومشعان هادي)، التربية البيئية، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2006، ص10.
41 - راتب سلامة السعود، الانسان والبيئة، المرجع السابق، ص210.
42 - ربيع. ربيع، (عادل هادي ومشعان هادي)، المرجع السابق، ص 105.
43 - نفس المرجع، ص 112.
44 - بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2013- 2014، ص 152-155 .
45- Dossier - CINE, un label pour l'éducation à l'environnement, s'Kernla n°23, juillet 2004. La petite graine. Le journal du réseau alsacien d'éducation relative a la nature et a l'environnement, p 3, 4.
46 - يونس ابراهيم احمد يونس، البيئة والتشريعات البيئية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 64.
47 - بركات كريم، المرجع السابق، ص 163، 164 .